



تأثير الفساد على مشروعات التنمية والاستثمار

رحمة رمضان الفرد

طالبة في الثانوية العامة ، الزاوية ، ليبيا

rahmaalfared07@gmail.com

The impact of corruption on development and investment projects

Rahma Ramadan Alfare

High school student, Al-Zawiya, Libya

تاريخ النشر: 2024-06-01

تاريخ القبول: 2024-05-13

تاريخ الاستلام: 2024-04-24

الملخص

يعد الفساد أحد مظاهر النزاعات؛ فحيثما تجد نزاعاً ستجد فساداً سواء كان سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً أو إدارياً، فالفساد بكافة مجالاته يُسبب أضراراً شتى للدولة -محل الفساد عامةً-، كما يُعد ظاهرة قديمة الظهور ومنتشرة انتشاراً ليس بالهين؛ حيث أن كافة الدول تُعاني من جرائم الفساد وتبعاتها التي لا تُحمد عُقباها، وعليه يتوجب الدراسة المستمرة لهذه الظاهرة لكونها تُفتت المجتمع أخلاقياً، والمجتمع بحاجة إلى سبل الحماية من هذه الظاهرة الهادمة، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على تأثير الفساد على مشروعات التنمية والاستثمار المحلية والدولية، وتحليل أسباب ونتائج الفساد عامةً وفي الدولة الليبية خاصةً، وأيضاً هدفت إلى زيادة الوعي العام بخصوص خطورة هذه الظاهرة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد أفضل وأنسب المناهج للوصول إلى أهداف البحث المذكورة، وتم نشر استبانة إلكترونية في كافة منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الوصول إلى المُستهدفين من الدراسة، ولزيادة كم المعلومات الموثوقة، وأيضاً لمعرفة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المواطنون في مشروعاتهم التنموية. ومن خلال الدراسة توصل الباحث إلى عدة نقاط والجدير بالذكر منها:

- إن الفساد منتشر في القطاع العام أكثر من الخاص
 - معظم المواطنين يعانون من ارتفاع أسعار السلع الغذائية وهذا يدل على وجود فساد تجاري والذي يندرج تحت الفساد الاقتصادي
 - العديد من المشروعات التنموية والاستثمارية الدولية تتوقف لوجود فساد إداري وسياسي
- الكلمات الدالة: مكافحة الفساد ، التنمية، الاستثمار، القانون الليبي، مشروعات.

Abstract

Corruption is one of the manifestations of conflicts; Wherever you find conflict, you will find corruption, whether it is political, social, economic, or administrative. Corruption in all its aspects causes various harms to the state – the site of corruption in general – and it is considered an ancient and widespread phenomenon. As all countries suffer from corruption crimes and their irreparable consequences, this phenomenon must be continuously studied because it fragments society morally, and society needs ways to protect against this destructive phenomenon. Hence the importance of the study, which aimed to identify the impact of corruption on development projects. and local and international investments, and an analysis of the causes and consequences of corruption in general and in the Libyan state in particular, and also aimed to increase public awareness regarding The seriousness of this phenomenon, as the researcher relied on the descriptive analytical method, which is considered the best and most appropriate method to reach the aforementioned research objectives. An electronic questionnaire was published on all social media platforms to enhance access to the targets of the study, to increase the amount of reliable information, and also to find out the economic problems faced by citizens. in their development projects. Through the study, the researcher reached several points worth noting, including:

- Corruption is more widespread in the public sector than in the private sector
- Most citizens suffer from high prices of food commodities, and this indicates the presence of commercial corruption, which falls under economic corruption
- Many international development and investment projects are halted due to administrative and political corruption

Keywords: Anti-corruption, development, investment, Libyan law, projects.

1. مقدمة:

يُعد الفساد ظاهرة من أحد الظواهر السلبية التي حازت انتشارًا واسعًا منذ قديم الزمان –أي أنها ليست حديثة الظهور، أو بالأحرى قضية اجتماعية تؤثر سلبًا على المجتمع من كافة النواحي التنموية والاجتماعية، والجدير بالذكر الفساد الاقتصادي الدولي الذي يتمثل في تدمير الاقتصاد والجهد المالي للدولة، وصنفت قضايا الفساد على أنها من أكبر المهلكات التي تُفتت وتعمل على انهيار الدولة شيئًا فشيئًا خصوصًا من حيث نظامها الاقتصادي؛ حيث أن اتساع دائرة انتشاره أصبح يهدد أوجه التنمية المختلفة على حدٍّ سواء؛ وذلك من خلال سوء إدارة المشاريع والأموال، إضافةً إلى تأثيره السلبي على العدالة التوزيعية، وأكثر الدول مُعاناةً منه هي الدول النامية؛ لذا نرى البُحاث أكثر تركيزًا عليها في دراساتهم وبحوثهم.

إن تأثير الفساد الاقتصادي واسع النطاق، فهو ليس قضية أخلاقية وحسب؛ إذ تُزهق أرواح البشر وتُهدد حياتهم بسببه، فالرشوة والنصب والاحتيال وغيرهم، كلهم قد تسبّبوا بذهاب العديد من الأرواح، وهذا ما نشهد عليه جميعنا، لذا كان من الضرورة تكثيف الدّراسات والتطبيق الواقعي لها، فنحن بزمانٍ لا نحتاج فيه إلى تعدد البحوث والدراسات على ورق فحسب، نحن بحاجةٍ إلى رؤية ذلك حقيقةً أمانًا، فبلادنا إن لم نعلمها نحن فلن يعلّمها أحد. في هذا البحث سنتحدث عن الفساد بشكلٍ عام، وعن تأثيره على مشروعات التنمية والاستثمار بشكلٍ خاص.

1. 1 مشكلة البحث

تكمّن إشكالية هذا البحث في قلة الوازع الديني لدى العديد من الناس مما ساهم في الانتشار الواسع للفساد والذي أخذ يَبُثُّ الرعب داخل المواطنين، حيث أن الفساد يعد قضية اجتماعية تقضي على النظام الاقتصادي والنظام الأمني، وبالتالي يخل توازن الحياة، فعند انعدام الجهد الاقتصادي والأمن؛ لن تكون الحياة مُستقرّة ومتوازنة، ويمكننا تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

لماذا تزايدت جرائم الفساد في الآونة الأخيرة؟

هل يمكن السيطرة على جرائم الفساد وإيقافها نهائياً؟

2.1. أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يدرس موضوعاً مهماً جداً؛ إذ يعد الفساد عامل أساسي لانحيار المجتمعات من كافة النواحي التنموية، فإن أردنا إصلاح مجتمعٍ ما يتوجب علينا أولاً النظر إلى مدى انتشار الفساد داخله والمباشرة بوضع استراتيجيات للقضاء عليه أو بالأحرى التقليل منه، حيث صُنّف الفساد على أنه أحد العوامل التي تعمل على القضاء على النظام الأمني والدولة عامّةً وخصوصاً الدول النامية؛ وعليه يتوجب دراسة الفساد ومعرفة أسبابه وبالتالي يُمكننا صُنع استراتيجيات لكبحه قدر الإمكان.

3.1. أهداف البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التحليل الواقعي لقضايا الفساد ولعلّ الهدف الأساسي هو وضع استراتيجية مناسبة للحدّ من الفساد، ويمكننا حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على أسباب انتشار الفساد في الدولة الليبية
- التعرف على تأثير الفساد على مشروعات التنمية والاستثمار المحلية والدولية
- تقديم حلول مناسبة لكبح الفساد وآثار تبعاته
- زيادة الوعي العام حول خطورة الفساد على الفرد والمجتمع

4.1. حدود البحث

1.4.1. الحدود المكانية: يدرس هذا البحث الفساد وكيف أثر ولا زال يُأثر على المشروعات التنموية والاستثمارية في ليبيا.

2.4.1. الحدود الزمنية: تم توزيع استبانة إلكترونية لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة وذلك من منتصف شهر ديسمبر إلى غاية بداية شهر فبراير للعام الذي يليه.

3.4.1. الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بمعرفة مُصطلح الفساد وماهيّة عمله على المشروعات التنموية بمختلف أنواعها.

5.1. إجراءات البحث

اعتمدت الباحثة في إجراء هذه الدراسة على خطة علمية مُحكمة؛ وذلك لضمان خروج البحث في أفضل وجه، حيثُ بدأ الباحث أولاً بقراءة الكتب والأبحاث والمقالات التي تخص موضوع الدراسة، ومن ثم تجميع المعلومات اللازمة، ونشر استبانة إلكترونية لتعزيز الوصول إلى الرأي العام -المواطنين-. وبذلك تم تحديد الأهداف والمشاكل البحثية

والبدء بالكتابة، حتى توصل الباحث إلى النتائج من خلال تحليل البيانات التي تحصل عليها، بناءً على ذلك تمّ تقديم الحلول المناسبة لمشكلة الدراسة.

6.1. منهج البحث

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر من أفضل وأنسب المناهج العلمية لجمع المعلومات الصحيحة حول الدراسة، إذ استُخدم هذا المنهج لتحقيق أهداف البحث المذكورة، وذلك عن طريق المعلومات والحقائق التي تم جمعها، والوصف والتحليل الكامل لها، كما أن هذا المنهج مناسب جداً للوصول إلى نتائج واقعية وتقديم الحلول لها.

7.1. فرضيات البحث

جرائم الفساد قد يكون لها تأثير إيجابي

الفساد هو المهلك الأول لحياة الإنسان

2. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت قضية الفساد الاقتصادي وذلك يدل على الخطورة الكبيرة لهذا الموضوع، ومن تلك الدراسات العدة دراسة [1] تناولت الفساد الإداري والاقتصادي، حيث عرّف الباحث الفساد الاقتصادي على أنه سوء استخدام واستغلال المنصب أو الوظيفة لإغايات ومنافع شخصية، كما قال الباحث أن آثار الفساد الاقتصادي تظهر بشكل مباشر على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد، ومن تلك الآثار هي تعزيز البطالة؛ حيث يقوم العديد من الموظفين في القطاع العام بترك وظائفهم واللجوء إلى العمل في القطاع الخاص أو في المجال الحر؛ لِسَدِّ مُتطلبات المعيشة والتي أصبحت تُستصعب يوماً بعد يوم نتيجة للفساد التجاري، وسبب تركهم للقطاع العام يعود إلى كثرة الحروب المنتشرة وجرائم السرقة والمشاكل الحكومية، والتي أدّت لتأخير رواتب العديد من الموظفين، وأيضاً أثره في تعزيز التضخم؛ حيث شهدت العديد من المجتمعات مشاكل عديدة متعلقة بالتضخم والتي تزايدت بنسبة كبيرة بعد عام 2003م؛ وذلك سبب الاختلالات الهيكلية، وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات؛ مما ساهم بكثرة في تعزيز الفساد الاقتصادي، وتوصّل الباحث من خلال دراسته أن غياب الشفافية والرقابة في العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد وانتشاره، ومن ثم وصّى الباحث بوضع استراتيجيات وخطط لنشر الأخلاق المهنية الوظيفية من خلال غرس القيم الدينية، الوطنية والأخلاقية، كما يتوجب اهتمام الجهات العليا بإعادة النظر في الرواتب والأجور وغلاء المعيشة، إضافةً إلى التوزيع العادل للدخل.

إن انتشار الفساد في أمة من الأمم يعني تدهورها اقتصادياً وذلك كما قال الباحث [2]، وليس هذا فحسب؛ بل وتقويضها سياسياً وما ينتج عن ذلك من فوضى ومشاكل لا تُخمد عقباها، وهذا ما أثبتته الواقع المعاصر، كما عرّف الباحث الفساد على أنه السلوك الذي يسلكه الموظف العام أو الخاص والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة، ولا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية، ورأى الباحث أن أسباب الفساد متعددة ومتنوعة، وهي تختلف من بلد لآخر ومن قطر لآخر، وقد يكون لبعض الأسباب تأثيراً أقوى من أسباب أخرى، ومن هذه الأسباب: أسباب اقتصادية مثل تدني

مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة، وأيضاً عدم مراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الوظائف؛ مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، ومن ثم الأسباب الاجتماعية مثل ضعف الوازع الديني وغياب الضمير، وتدني مستوى التربية من الأسرة والمدرسة اللذان يعدّان النواة الأولى للتنشئة الأخلاقية والمجتمعية، ويليهما الأسباب السياسية والقانونية، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الفساد الاقتصادي لا يقتصر وقوعه في القطاع العام؛ وإنما يمتد إلى القطاع الخاص أيضاً، ولا ينتج الفساد بسبب العوامل الداخلية فقط؛ بل للعوامل الخارجية دورٌ في ذلك، مثل المساعدات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وغيرهم.

هدفت الدراسة [3] إلى حصر تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال محاولة تحديد العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد كمقياس لمستويات الفساد ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي استُخدم كمقياس للتنمية الاقتصادية، وذكر الباحث أن تعريف الفساد وتحديد عواقبه يتغيران من زمنٍ لآخر؛ الأمر الذي جعل العديد من البُحاث يصبّوا اهتمامهم على هذا الموضوع، وتوصل الباحث إلى أن للفساد تأثير عكسي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ فكلما حدثت أي زيادة في مستويات الفساد تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

3. مفهوم الفساد

تعددت مفاهيم وتعريفات الفساد حسب كلّ دراسة أجراها البُحاث، ولكن من المُتفق عليه والذي لا شك فيه أن الفساد يعد جريمة وانحراف أخلاقي ومهني، حيث عُرّف الفساد [4] على أنه قيام موظف ما بقبول أو طلب رشوة؛ لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة، وقيام وكلاء أو وسطاء لشركات عامة أو خاصة بتقديم رشي للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على المنافسين؛ بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، وأيضاً استغلال اكلوظيفة العامة لتعيين الأقارب والمعارف بطرق غير قانونية. وعرفت المنظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه سوء استعمال السلطة والمنصب من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وأيضاً عرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الفساد على أنه ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية مُعقّدة تُؤثر على جميع البلدان؛ فهو يقوض المؤسسات الديمقراطية ويُبطئ التنمية الاقتصادية ويُساهم في انعدام الاستقرار الحكومي. وبعد اطلعنا على بعض التعاريف للفساد يمكننا استنتاج تعريف آخر يشمل كل جوانب الفساد:

لكتابة تعريفٍ يشمل كل جوانب الفساد علينا معرفة أولاً معنى مصطلح الفساد، لغةً: يقول ابن منظور في لسان العرب "الفساد نقيض الصلاح والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح". ومن ثم يتوجب علينا تعريف كل أقسام الفساد للوصول إلى التعريف الشامل.

1.3 أقسام الفساد

- **الفساد السياسي:** يُقصد به إساءة استعمال المناصب السياسية لتحقيق منافع خاصة، أو النزاع بين الشخصيات السياسية مما يؤدي إلى خلل في سياسة الدولة، وأيضاً النزاع بين الأحزاب والمؤسسات السياسية مما يُنتج عليه خلل في سياسة الدولة. فمثلاً: تنازع طرفين سياسيين من أطراف الدولة، وبالتالي سينتج عنه خلل في إدارة الدولة حيث أن كل منهم يصدر قراراً على هواه وتلك القرارات تؤثر في الاقتصاد العام للدولة، وعليه يمكننا استنتاج أن الفساد السياسي يُنتج عنه فساد اقتصادي. وعرفته هيئة الأمم المتحدة على أنه "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".

• **الفساد الاجتماعي:** ويُقصد به جرائم الفساد التي تحدث نتيجة للسلوك المنحرف عن العادات والتقاليد، ونهب الموروثة الاجتماعية، وكل ما يحدث في المجتمع من فقر وبطالة وجرائم قتل يعد من الفساد الاجتماعي، وللأسرة والمؤسسات التعليمية دور في نشر الفساد؛ فهما اللبنة الأساسية في البناء الأخلاقي؛ فإذا لم يصلح التربية سيفسد المجتمع من مختلف النواحي ويعت الفساد في الأرض. ويعرف أيضًا على أنه الخلل الذي يلمس المؤسسات الاجتماعية والتي هي مسئولة عن التربية والتنشئة، حيث أن التنشئة غير السليمة حتمًا ستجر إلى الفساد الاجتماعي.

• **الفساد الإداري:** ويعني وجود خلل في إدارة مؤسسة ما سواء كانت خاصة أم عامة، وذلك الخلل يؤثر سلبيًا على المؤسسة، ويمكن أن ينتج أيضًا نتيجة لوجود نزاع بين مديري مؤسسة ما، وعليه ينتج ضعف تلك المؤسسة من ناحية عملها، وقد يتركها الموظفين لوجود نزاعات إدارية متكررة، ويمكن تعريفه أيضًا على أنه مجموعة من الانحرافات عن الأخلاق المهنية في الإدارة كالكسل الإداري وانتشار الوساطة والتي بدورها تنتج الفساد الإداري.

• **الفساد الاقتصادي:** ويتضمن كل الأنشطة غير المشروعة التي يجني منها الفرد قوة مالية، أي الحصول على منافع وأرباح مادية بطرق معارضة للقيم الأخلاقية والقانون، ويمكننا استنتاج أن كل أقسام الفساد تؤدي إلى فساد اقتصادي، سواء كان واسع المجال أم ضيق المجال؛ ففي الفساد السياسي عند نشوب نزاع بين طرفين سياسيين ويُعطي كل منهما قرارًا حسب هواه سيؤثر ذلك سلبيًا على الاقتصاد العام للدولة نتيجة للقرارات والآراء المتخبطة، ونأتي للفساد الاجتماعي والذي انتشر منه جرائم السرقة بكثرة، فعندما تقوم منظمة إجرامية بالسطو على بنك مثلاً، أو التّعدي على المنازل وسرقة أموالهم وممتلكاتهم؛ فذلك حتمًا يعد فساد اقتصادي، وبالنسبة للفساد الإداري فعدم وجود خطط هيكلية ونظام إداري متماسك يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسة خصوصًا من حيث القوة المالية.

وعليه، يمكننا استنتاج تعريف للفساد، ألا وهو:

هو حدوث خلل في النظام الخاص بمؤسسة ما فيؤدي أولاً إلى عدّة مشاكل سواء إدارية، اجتماعية، سياسية وغيرهم، ومن ثم ينتج عنهم فساد اقتصادي يتبعه تداعيات أكثر خطورة.

رغم كون هذا التعريف قصير؛ إلا أنه لا شك في احتوائه لكافة أقسام الفساد. التوضيح:

(حدوث خلل في مؤسسة ما): والمقصود به حدوث خلل؛ كأى شيء يضعف أو يُهدم النظام، مثل النزاعات والمُشاجرات الإدارية (فيؤدي أولاً إلى عدّة مشاكل): تقتت النظام يعني الزيادة في المشكلات، والزيادة في المشكلات تؤدي إلى إهمال الوظيفة، وإهمال الوظيفة يؤدي إلى انهيار المؤسسة (ومن ثم ينتج عنهم فساد اقتصادي): والمقصود هو أن الخلل في أحد المؤسسات سينتج عنه فساد اقتصادي، ولتكن على سبيل المثال مؤسسة تعليمية، فحدوث خلل بها أو تقصيرها في أداء واجباتها وهي نواة التربية؛ سيؤدي إلى انحرافات أخلاقية وغيرها العديد فنتيجةً لتلك الانحرافات الأخلاقية قد تنتشر جرائم القتل والسرقة والتزوير وبالتالي ينتج الفساد الاجتماعي والذي سيتبعه فساد اقتصادي.

(تليها تداعيات أكثر خطورة): والمقصود هو الآثار التي ستنجم عن الفساد الاقتصادي، على سبيل المثال: انعدام الشعور بالأمان، الانتشار الواسع للفقر.

2.3. أنواع الفساد

للفساد عدّة أنواع لا يمكن حصرها، تندرج تحت عدّة مجالات مختلفة، وأهمها هي:

1.2.3. الرشوة: تعد نوع من أنواع الفساد الأكثر انتشارًا في جل المجتمعات، وهي تعني قيام شخص ما بدفع مبلغ مالي لموظف ما من أجل الحصول على منفعة من غير وجه حق، وهي من أحد الطرق غير المشروعة لكسب المال باستغلال المنصب والمكانة. للرشوة عدة أسباب ولعلّ أبرزها غياب الضمير والأمانة -الوازع الديني-، ضيق الحالة المادية، انتشار الفساد في الأنظمة الدولية.

إن الرشوة محرمة في ديننا الإسلامي وهي تعد من الكبائر، حيث وردت العديد من الأدلة التي تحرمها، ومنها في قوله تعالى: (سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلسُّحْتِ) [المائدة: 44]، قال الحسن وسعيد بن جبير: هو الرشوة، والدليل من السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الرّاشي والمُرشي في الحكم.

2.2.3. الابتزاز: ويعني جعل أحد الأشخاص يقوم بما لا يريد بالتهديد -الابتزاز-، وعادة ما يكون الابتزاز بكشف معلومات مهمة، أو بطلبات مادية قد تثقل كاهل الشخص المُهدّد، وهي طريقة غير مشروعة يستخدمها الخارجون عن القانون للوصول إلى أهدافهم، ولا شك في أن وصولهم إلى أهدافهم بهذه الطريقة فيه ضرر كبير على كلّ من الفرد والمجتمع، والابتزاز هو اعتداء على أمن الإنسان وخصوصياته وأمواله، والتسبب في روع وهلع وخوف الإنسان. قال الله تعالى (وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) [المائدة: 89]، وروى الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرْوَعَ مُسْلِمًا).

3.2.3. السرقة: يمكننا القول أنها أحد جرائم الفساد الأكثر انتشارًا على وجه الأرض، وهي نهب ممتلكات الغير من دون علمه واستعمالها لمنافع خاصة، وتعد السرقة من الكبائر التي يعاقب عليها الإنسان في الدنيا والآخرة؛ إذ وردت العديد من الأدلة التي تُثبت ذلك، ومنها في سورة المائدة قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

4.2.3. استغلال المنصب: هذا النوع من الفساد أكثر انتشارًا في الوزارات وما يتبعهم، حيث يتم استغلال المنصب والسلطة التي يمتلكها صاحب منصب معين وتنفيذ بعض الأفعال التي تكون مُخالفةً للقوانين اعتمادًا على السلطة التي يمتلكها للنجاة من العواقب.

5.2.3. القتل والاغتيال: قتل النفس بغير وجه حق ونهب ممتلكاتها وأموالها هو جريمة شنيعة وأسوأ جرائم الفساد، ولا يمكن القول أن ذلك غير منتشر؛ بل مع الأسف مُنتشر جدًا في ظل الأسلحة المُنتشرة وغياب القانون في بعض المُدن، وهو حرام في ديننا الإسلامي، قال تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)

4. الفساد في الدولة الليبية

الدولة الليبية هي واحدة من بين العديد من الدول التي تعاني من الفساد، ووفقًا للتقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية [5] أخذت ليبيا المرتبة 172 من بين 180 بلدًا وفق إحصاءات عام 2021، وهي بذلك تدخل الدول التسع الأكثر فسادًا في العالم، ووفقًا للنائب العام بلغت قضايا الفساد في سنة 2023 فقط 3947 قضية. تعددت جرائم

الفساد في ليبيا؛ إذ نرى ونسمع دومًا القتل والسرقة والتهديد والنصب والبغي في التجارة والعديد غيرها، ولكن أعداد هذه الجرائم تزداد بشكل غير مسبوق، إذ أن العديد من الناس أصبحوا يشكون مما يرونه من فساد يومي، ولعل السبب الوحيد لانتشار الفساد بكثرة في الآونة الأخيرة في ليبيا هو النزاعات السياسية التي تحدث في رأس الدولة؛ فحدوث نزاعات في رأس الدولة سيترتب عليه من دون شك نزاعات في باقي أطراف الدولة، وعليه يتشكل ضعف في النظام السياسي في رأس الدولة مما أدى إلى اهتمام السياسيين بتلك النزاعات التي حدثت في رأس الدولة، وبذلك أصبح الشعب يظنون أنهم لن ينظر لهم أحد مهما فعلوا واقترفوا من جرائم، ولا شك أن النزاعات السياسية في رأس الدولة والاهتمام بمدن معينة دون مدن أخرى يؤدي إلى التفاوت في الحقوق، فبانسغال رأس الدولة في نزاعاتها لن يجدوا وقتًا حتى للاطلاع على ما يحدث للشعب -إلا من رحم ربي-، وبذلك سيرفع بعض التجار الأسعار على هواهم ويُثقلون كاهل المواطن حتى يصبح غير قادر على الحصول على أبسط حقوقه المعيشية، وستنتشر جرائم القتل وتصبح شيئًا معتادًا مع مرور الأيام، وسيقتصر الموظفين في أعمالهم وسيكثر استغلال المُدراء والرؤساء للموظفين الأقل رتبة منهم، وسينتشر الخوف ويذهب كل من الأمن والأمان، وخصوصًا للصحافة الذين سيصبحون خائفين على أرواحهم إن باحوا بالحقيقة وما يحدث خلف القضبان، وهذا ما حدث ولا زال يحدث في غياب وجود من يطبق ويخضع للقانون.

5. تأثير الفساد الاقتصادي على مشروعات التنمية والاستثمار

يؤثر الفساد بشكل مباشر وغير مباشر على المشروعات التنموية والاستثمارية بأنواعها، إذ أنه يتسبب في عوائق تجعل تلك المشروعات إما تقف وإما تتراجع، فالفساد يعتبر كالحائط الذي يسدّ طريق التنمية والتطور. كل المشروعات تتأثر بالفساد الاقتصادي باستثناء ما كان صاحبها واعيًا يجيد قياس الأمور ويهتم بمصلحة شعبه أكثر من مصالحه الشخصية، على سبيل المثال: مشروع دولي استثماري، صُرف فيه مبلغًا قدره 3 ملايين كرأس مال، ومن ثم نشبت نزاعات -فساد سياسي- بين الدول المشتركة في المشروع، هنا سيحدث أحد الحالتين:

الأولى: ستتابع الدول مشروعها المشترك من دون إدخاله في النزاع الذي حدث والمتابعة في العمل عليه بعيدًا عن النزاعات، من أجل مصلحة الشعب، هنا يمكننا القول أن تلك الدول أحسنت التصرف ولم تدخل نزاعاتها في حق الشعب رغم كون النزاع الشائب من الفساد.

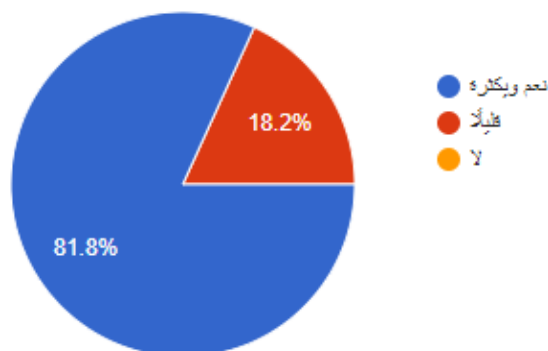
الثانية: تلغي الدول مشروعها مع الطرف الآخر للنزاع وتكون احتمالية ضياع المال الذي قُدم كرأس مال للمشروع كبيرة، وعليه سيحدث فساد اقتصادي وهو ضياع المال نتيجة مشروع ألغِيَ بسبب نزاعات سياسية بين الطرفين، والذي كان من المفترض ألا يُلغى المشروع ويُهضم حق الشعب لذلك السبب، وهنا نستطيع القول أنه قد نتج فساد اقتصادي عن فساد سياسي.

هذا إذا كان المشروع كبير المدى -بين دولتين أو أكثر-، أما إذا كان المشروع صغير المدى -بين أشخاص أو جماعات-، مثال: مجموعة شباب اتفقوا على تكوين مشروع استثماري، ودفع كل منهم مبلغ محدد لرأس المال، ولكن تنازع اثنين منهما عن فكرة التسويق للمشروع، فانقسمت المجموعة إلى حزبين والحزب الأول يريد عكس الثاني، وفشلوا في إدارة المشروع -فساد إداري لأسباب بسيطة- بسبب اختلاف الأفكار فحسب، قاموا بإلغاء مشروعهم عندما زاد النزاع تضخمًا، وذهب المال الذي كانوا سيستثمرونه سُدى، وهذا أبسط مثال عن الفساد الاقتصادي الناتج عن الفساد الإداري. وأيضًا ما ذهبت إليه بعض الأبحاث أن للفساد تأثير إيجابي بغض النظر عن تأثيره السلبي، يمكنني

أن أنفي تمامًا هذا الأمر؛ فالفساد حرام في ديننا الإسلامي مع ثبوته بالأدلة، بالطبع لن يكون لحرام فائدة على أي مجتمع مهما كان، فالفساد هو المُهْلِك والمُدْمِر الأول لحياة الإنسان؛ لما يترتب عليه من ضياع الحقوق والبطالة والفقر؛ حيث تبدأ بضياع حقوق فرد في العمل رغم امتلاكه لشهادة تعليم، ويتم تعيين شخص محلّه لديه واسطة، فهذا ضياع لحق ذاك الفرد الذي بقي من غير عمل وقد يعاني من البطالة ويتبعها الفقر، وربما كان ذاك الشخص موهوب ومتميز في مجاله، وهنا من رفضه قد خسر خسارة كبيرة لجهله.

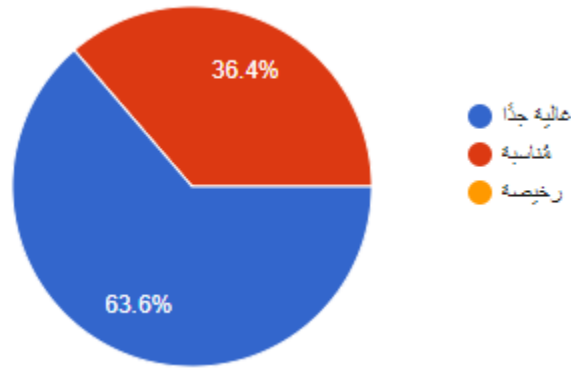
6. نتائج تحليل البيانات

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة، حيث تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذو خبرة في مجال الدراسة، وذلك لإبداء الرأي في فقراتها من حيث سلامتها اللغوية ووضوحها وترابطها وملائمتها للمجال الذي تقيسه، وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية. ومن أجل اختبار ثبات أداة الدراسة؛ تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا "alpha Cronbach's" لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، إذ أشارت النتائج الواردة إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة والتي كانت 76.1% وهي نسبة مقبولة؛ لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%، وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 76.1%، تم استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي "Statistical Package for the Social Sciences". وفي الدراسة التي أجريت على كافة الأراضي الليبية كان عدد أفراد عينة الدراسة (366 عينة) متمثلة في مختلف المدن الليبية، حيث أن أفراد عينة الدراسة من المجتمع كل بصفته. حيث ابتدأت الاستبانة بالسؤال عن مدى انتشار الفساد الاقتصادي في ليبيا، أجاب 81.8% من أفراد عينة الدراسة بـ"نعم وبكثرة"، والإجابات موضحة في الشكل التالي:



الشكل (1): يبين إجابات أفراد الدراسة عن السؤال "هل الفساد الاقتصادي منتشر في ليبيا؟"

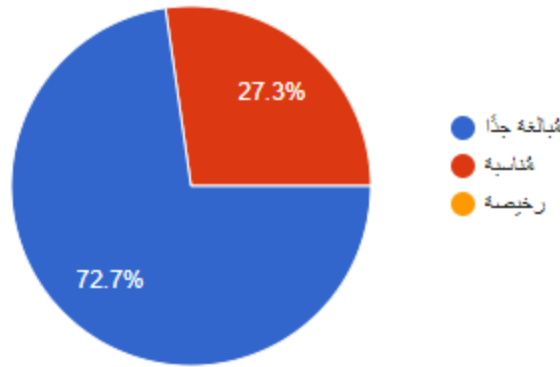
ومن المؤسف أن نسبة المؤكدين على انتشار الفساد الاقتصادي تجاوزت النصف، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف وجود الرقابة على مسببات الفساد الاقتصادي في البلاد وخارجها، وهذا سيتسبب في انهيار الأمن الاقتصادي للسكان. وبلييه السؤال الذي طرح قضية غلاء المواد الغذائية في الأسواق، حيث كان السؤال "كيف تُقَيِّم غلاء أسعار المواد الغذائية؟"، والإجابات موضحة في الشكل الآتي:



الشكل (2): يوضح آراء أفراد عينة الدراسة حول أسعار السلع الغذائية.

نرى في الفترة الأخيرة ارتفاعاً غالياً جداً ومتفاوتاً للأسعار، حيث أجاب أكثر من 60% من أفراد عينة الدراسة بـ"غالية جداً"، وذلك يتطلب رقابة على الأسواق؛ إذ أن العديد من التجار يستغلون غياب الرقابة فيقومون برفع الأسعار مما يُثقل كاهل المواطن وتصبح عليه المعيشة.

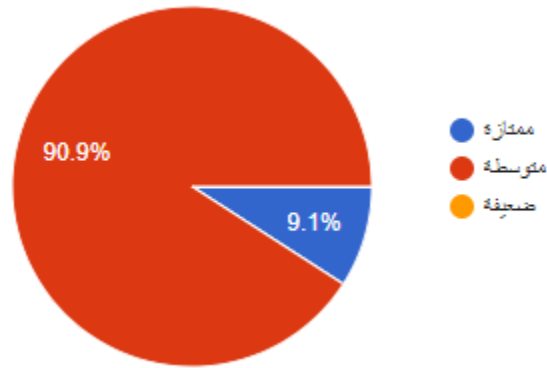
يليه السؤال عن أسعار المنازل والمحلات التجارية، حيث أجاب غالبية أفراد الدراسة بـ"مبالغة جداً" وبلغت نسبتهم 72.7%، والإجابات كما يُظهرها الشكل التالي:



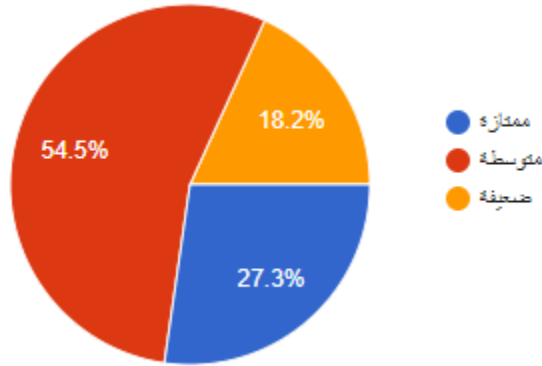
الشكل (3) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال "ما رأيك بأسعار المنازل والمحلات التجارية؟"

ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ من دون أي مبالاة لما يعانيه الشعب من تأخر الرواتب والتي لا تكاد تكفي للاحتياجات الأساسية حتى؛ ما هو دليل إلا على موجة فساد سائدة ولا زالت ستسود أكثر مما هي عليه، وذلك يتطلب من يمسك بزمام الأمور وينظر لكافة المواطنين من دون التفرقة العنصرية، وإلا فإن الأسعار ستزداد ولن يستطيع المواطن الحصول على احتياجاته اليومية، وسينتشر الفقر مع مرور الزمن.

أما بالنسبة للسؤال عن رواتب العاملين في القطاع العام، نرى أن 90.9% من أفراد عينة الدراسة أجابوا بكونها "متوسطة الكفاءة"، وذلك كما يظهر الشكل الآتي:

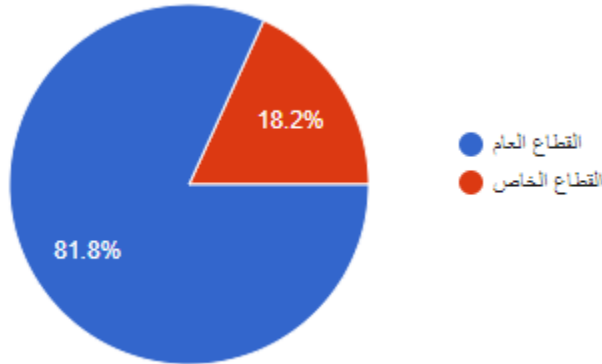


الشكل (4) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال "بشكل عام، ما تقييمك لرواتب العاملين في القطاع العام؟" ومن ثم السؤال عن رواتب العاملين في القطاع العام، أجاب 54.5% من أفراد عينة الدراسة بـ"متوسطة" كما يظهر الشكل التالي:



الشكل (5) يظهر إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال "بشكل عام، ما تقييمك لرواتب العاملين في القطاع الخاص؟"

وبالنسبة للسؤال عن وجهة نظرك في الانتشار الأكبر للفساد يقع في القطاع العام أم القطاع الخاص، أجاب 80.8% من أفراد عينة الدراسة بـ"القطاع العام"، كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل (6) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال "من وجهة نظرك، إن الفساد أكثر انتشارًا في:" إن انتشار الفساد في كلا القطاعين هو أمر لا شك فيه، ولكنه سيكون من دون شك بنسب متفاوتة؛ فقد أظهرت الدراسة أن الفساد أكثر انتشارًا في القطاع العام لبعده عن المساءلة المباشرة، وذلك من دون شك لا يُنبئ بالخير؛ لأن عدد السكان الموظفون في القطاع العام أكبر من الموظفين في القطاع الخاص، حيث وصلت نسبة العاملين في

القطاع العام في ليبيا 84.5%، بينما نسبة العاملين في القطاع الخاص 10.9% [6]، أي أنه سيتعرض معظم السكان لجرائم الفساد من حوله.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

يعد الفساد من أسوأ ما واجهت ولا زالت تواجهه الأمة الإسلامية بالخصوص، فهو ينتج لأسباب عدة، وهو يعكس حال البلاد من دون شك؛ فما كان الفساد لينتشر لو كانت البلاد صالحة، وبالطبع لا يمكن كبح الفساد بالكامل؛ ولكن على الأقل إخماد ما يمكن إخماده منه والعمل على ذلك بتكثيف الجهود والقوى الاجتماعية، والاستفادة من البحوث العلمية وعدم تركها في حيز الورقة والترقيات العلمية وحسب؛ بل المباشرة في تحويلها إلى حيز الفعل، فذلك حتماً يساهم بشكل كبير في التقليل من الفساد، وعليه فإن الباحث يقدم عدة توصيات بناء على نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة أن الفساد الاقتصادي أخذ حيزاً سريع التوسع في ليبيا؛ ولهذا نوصي بتشكيل وتنظيم مؤسسات في كل مدينة من مدن التراب الليبي، ومن كل مدينة إلى كل منطقة، تكون هذه المؤسسات مهتمة بقضايا الفساد في المنطقة المسؤولة عنها، ويتم تنفيذ العقوبات على كافة جرائم الفساد من دون أي استثناءات حسب ما يحدده القانون الليبي، -مع مراعاة تجنب ظلم أي من السكان، فالقانون لا يعني أن نكون من الظالمين-؛ وعندها فقط سنقل نسبة جرائم الفساد في المنطقة، حيث أن العلاقة بين جرائم الفساد وتطبيق القانون هي علاقة عكسية؛ أي كلما كان تطبيق القانون واسع النطاق -أكبر ما يمكن- سنقل نسبة الجرائم، وكلما كانت جرائم الفساد أكثر انتشاراً فهذا يدل على غياب القانون ومن يُطبّقه.

2. بينت الدراسة أن أسعار السلع الغذائية عالية جداً ويزداد ارتفاعها عند قرب المناسبات مثل شهر رمضان وعيد الفطر وغيرهما، وذلك أثقل كاهل المواطن؛ إذ أنه لم يعد يستطيع توفير أبسط أشكال الرفاهية، بل وحتى الاحتياجات الأساسية، وعليه يتوجب إنشاء نظام تجاري يتبعه كل السكان في التراب الليبي، تكون الأسعار محددة من قبل الدولة، وتكون هذه الأسعار شاملة كل الأسواق وكل التجار، وتمنع الزيادة إلا بالإذن من الوزارة المختصة بالغذاء وتكون لأسباب منطقية، ويُطبّق القانون على كل من يحاول استغلال السكان لزيادة ربحه.

3. وضحت الدراسة أن أسعار إيجار المنازل والمحال التجارية لا تختلف قضاياها عن السلع الغذائية؛ إذ أنها تُأجر بأسعار يمكن القول بأنها خيالية -مُبالغة-، وليس ذلك فقط؛ وإنما نَر المُستأجر منه إن سمع بتحسّن وضع المُستأجر زاد في سعر الإيجار، لذا نوصي بأن يتم تحديد أسعار الإيجار من قبل وزارة الإسكان، فإن استمر السكان بتحديد أسعار الإيجار كُلاً على هواه فسيجوب الفساد الأرض، وسيثقلون كاهل المواطن وقد يضطر المواطن للخروج لعدم امتلاكه ثمن الإيجار فيبقى من دون مأوى، لذا على وزارة الإسكان وضع حد لهذا النوع من الفساد والأهم تطبيق القانون على من يحاول استغلال المواطن بهذه الطريقة.

4. أظهرت الدراسة أن الرضى "متوسط" على الرواتب في كلا القطاعين العام والخاص وذلك أمر جيد، ولكن أجزم بأنه يوجد العديد من المواطنين لم تصلهم هذه الاستبانة الإلكترونية لعدة أسباب -رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت لنشر هذه الدراسة-، وسيكون منهم من يتقاضى راتب ضعيف قد لا يكفيهِ لشراء خبزه طيلة الشهر، أي لا أقول أن كل المواطنين رواتبهم ضعيفة؛ وإنما المقصد هو الارتفاع المتكرر للأسعار جعل حتى الرواتب المتوسطة

غير قادرة على سد الاحتياجات اليومية فما بالك بالضعيفة، وعليه يتوجب التوزيع العادل للرواتب بمراعاة عدد أفراد الأسرة وغلاء الأسعار.

5. أكدت الدراسة على أن الفساد أكثر انتشارًا في القطاع العام، وذلك من دون شكل بسبب ضعف الرقابة المباشرة على عكس القطاع الخاص الذي يكون فيه الموظف تحت الرقابة المباشرة من مديره، -لكن الله سبحانه وتعالى يرانا جميعًا، يمكننا القول أنه قد أصبح العديد يخافون العبد ولا يخافون الله-، لذا يتوجب تشديد الرقابة داخل القطاع العام أي أن تتوفر دوريات على مستوى المدن ومن ثم المناطق، يكون عملها متابعة سير عمل الموظفين وكتابة التقارير المستمرة حول ما يروونه من سلبيات لتتم دراستها وتحديد أسبابها والعمل على إصلاحها يمكننا استنتاج أن مشروعات التنمية والاستثمار لا يمكن أن تنجح أو بالأحرى ستواجه عوائقًا تقف أمامها، سواء كانت من جهة خاصة أو من جهة حكومية، التوضيح:

إذا كان المشروع من جهة خاصة، كمجموعة مواطنين أو منظمة غير حكومية -خاصة-: أول ما سيحتاجونه هو أدوات لمجال مشروعهم ولتوفيرها فهم بحاجة إلى رأس المال، فكأن الأسعار مرتفعة والرواتب قد لا تكفي للأساسيات؛ فلن يستطيعوا البدء بتلك المشروعات، ولا نقول هنا أن المال هو كل شيء؛ ولكن من المعلوم أن أول ما ستحتاجه بعد التوكل على الله وعزم النية هو رأس المال، وليست هذه المشكلة وحسب؛ بل إن تلك الأسعار المبالغية ستحبط المواطن للعمل على أي مشروع آخر، فقط سيبقى يتردد في ذهنه أن الأسعار مرتفعة ولن يستطيع الحصول على رأس المال، والكارثة الأكبر تتحقق إن لجأ البعض نتيجة ضعف الوازع الديني إلى الطرق غير المشروعة للحصول على رأس المال للبدء بمشروعه.

إذا كان المشروع من جهة حكومية: أي سيكون على مدى واسع؛ لذا سيحتاجون إلى رأس مال كبير والذي سيكون من مخزون الدولة، فإن حدث وفشل المشروع لحدوث فساد إداري أو سياسي كالحرب مثلاً؛ ستخسر الدولة كل رأس المال الذي وضعته في هذا المشروع.

المراجع

- [1] عبد الكاظم داخل عجلان، نور شدهان عداي، "الفساد وأثره على الاقتصاد العام"، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/ قسم السياسة الضريبية.
- [2] هشام مصطفى سالم، "الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، كلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر، 2014م.
- [3] مزهود هاجر، شرابي عبد العزيز، "تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.
- [4] شريهان ممدوح حسن أحمد، "جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في السعودية"، المجلة القانونية، جامعة شقراء - السعودية، 2018.
- [5] "الشفافية الدولية: ليبيا ضمن الدول الأكثر فسادًا في العالم"، القاهرة - بوابة الوسط، 2023.
- [6] "2.6 مليون نسمة حجم القوى العاملة في ليبيا"، القاهرة - بوابة الوسط، 2023.